حول أهم ما جاء
بوثيقة الميزان الاقتصادي لسنة 2021
قصد دفع الاستثمار وتطويره

تكتسي سنة 2021 طابعا خاصا جراء تواصل مخلفات الازمة على الوضع الاقتصادي وخاصة تأثيراتها على محركات النمو علاوة على إرتفاع منسوب عدم اليقين بخصوص الآفاق الاقتصادية العالمية وصعوبة التكهن بكيفية الخروج من الازمة والمدة الزمنية الضرورية لذلك رغم توقع إسترجاع تدريجي للنشاط الاقتصاد العالمي.

وعلى هذا الاساس يفترض منوال التنمية لسنة 2021 حتمية مواصلة الجهود لتنشيط الاقتصاد والخروج من الازمة الاقتصادية وفقا للبرنامج الحكومي بإستعادة الثقة ودعم الاستثمار.

ونلاحظ من خلال التقديرات لسنة 2021 على إمكانية بلوغ تحسن نسبي للمؤشرات الاقتصادية الكبرى بمفعول الاجراءات والتدابير المبرمجة لدفع الدورة الاقتصادية وتيسير النفاذ إلى التمويل علاوة على العمل على توفير مناخ أكثر تحفيزا للاستثمار ومن أهم الاجراءات المدرجة بوثيقة الميزان الاقتصادي والتي سيتم تدعيمها خلال سنة 2021 نذكر ما يلي :

على مستوى توفير مناخ محفز للاستثمار:

- تكريس مبادئ الشفافية في المعاملة مع المستثمرين من خلال خاصة إصدار دليل تعهد ملفات الاستثمار

- تبسيط الاجراءات لفائدة المستثمرين وإطلاعهم على قواعد الاستثمار وإدخال الرقمنة على مستوى الخدمات

- تركيز المنظومة الوطنية للترابط البيني بين نظم المعلومات الوطنية لإضفاء النجاعة على عمل الادارة وتبسيط الاجراءات للمتعاملين معها من خلال إعفاء المستثمرين من التوفير المادي لهذه المعطيات للادارة والتخفيف من أعباء تكوين الملفات للحصول على الخدمات

- توفير المعطيات لفائدة المستثمرين لمساعدتهم على أخذ القرار من خلال إتمام التعداد العام الفلاحي

على مستوى تدعيم الاستثمارات العمومية والشراكة بين القطاع العام والخاص:

- تعزيز البنية الاساسية والخدمات اللوجيستية

- توظيف الآليات والاطر لإطلاق عدد من المشاريع الكبرى العمومية والخاصة والمهيكلة والتسريع في إنجازها مع مزيد إحكام إستغلال الاراضي الدولية الفلاحية

- دفع الشراكة بين القطاع العام والخاص PPP بما يعزز الاثر المضاعف للاستثمار العمومي والخاص على الدورة الاقتصادية بالاضافة إلى تطوير وتنويع القاعدة الاقتصادية وخلق الثروة

على مستوى النفاذ إلى التمويل:

- تسهيل توفير التمويلات لفائدة المستثمرين على غرار توفير إعتمادات سنوية في إطار الفصل 11 من قانون المالية لسنة 2017 بقيمة 40 م د سنة 2021 لتمويل المشاريع في إطار منظومات إقتصادية فلاحية وقروض موسمية من طرف البنك التونسي للتضامن والترفيع في نسبة القروض الفلاحية في إطار برنامج دفع المبادرة الاقتصادية النسائية رائدة...

- العمل على إصدار الاوامر الترتيبية المتعلقة بقانون التمويل التشاركي

- إستكمال إرساء الصندوق التونسي للاستثمار بما يوفر إمكانيات تمويل للمستثمرين وخاصة المساهمة في رأس المال

على مستوى حوكمة منظومات الانتاج والتأقلم مع التغيرات المناخية:

- تشجيع الاستثمار في إطار سلاسل القيمة مع الحرص على إحكام إستغلال الموارد الطبيعية

- تفعيل البرنامج الاستثنائي لإعادة تكوين القطيع الوطني من الابقار (منحة بقيمة 15 م د لإقتناء 5000 رأس من الاراخي المؤصلة)

- العمل على إصدار الاوامر الترتيبية المتعلقة بالاقتصاد الاجتماعي والتضامني ومواصلة تشجيع إحداث شركات تعاونية ومجامع تنمية

على مستوى التجديد والابتكار والمرافقة

- التشجيع على التجديد والابتكار وإستعمال التكنولوجيا الحديثة و إحداث مؤسسات ناشئة وإعتماد أساليب عصرية للمرافقة

- العمل على المرور للفلاحة من الجيل الرابع والفلاحة الذكية قصد الاستفادة من المستجدات والتحولات الاقتصادية في العالم على غرار الاقتصاد الرقمي والتجارة الالكترونية

- تطوير منظومة الذكاء الاقتصادي واليقظة والاستشراف حول الاستثمار وإنجاز خارطة إستثمارية تأخذ الميزات التفاضلية لتونس في ضل تداعيات أزمة كورونا

- تطوير صورة تونس كوجهة إستثمارية واعدة و إعداد برنامج ترويجي متكامل يتضمن مقترحات للشركات الاجنبية proposition de valeur مع التركيز على آليات الاتصال المباشر مع الشركات الاجنبية وصناع القرار.